في هذا العدد

رحلة البناء

شقّ رئيس الجمهورية جوزف عون مسار بناء الدولة منذ خطاب القسم في 9 كانون الثاني من العام الجاري. اكثر من ذلك، فقد وطده في خطاب الافطار الذي اقامه في قصر بعبدا. هذا التوطيد اشتمل على زوايا عدة استخلص منها الرسائل السياسية والاجتماعية لمعنى لبنان الداخلي، وكذلك لمعنى لبنان في المجتمعين العربي والدولي.

صحيح ان خطاب الرئيس عون جاء في ظل ظروف اقتصادية وسياسية صعبة يعيشها لبنان، لكن ذلك حفزه ليجعل من هذا الحدث فرصة لتوجيه رسائل طمأنة الى الشعب اللبناني والمجتمع الدولي. لكن المضمون السياسي للخطاب ركز على الوحدة الوطنية، خاصة في ظل الانقسامات السياسية والطائفية التي يعاني منها لبنان. هذا على وجه الدقة، كان متن الدعوة الى التضامن بين جميع اللبنانيين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية او الدينية، لذا كان التأكيد على اهمية الوحدة في مواجهة التحديات.

حمل خطاب الافطار في طياته الشرط الشارط للاصلاح وهو "سيادة الدولة" فوق الجميع، على اعتبار ان لبنان يتشكل من لبنانيين لا من طوائف ولا مذاهب. هذا الشرط السياسي كان دلالة على طريق الكيفية التي تحقق الاصلاحات الاقتصادية التي تعتزم الحكومة تنفيذها، والطريق ايضا للتأكيد على ضرورة دعم المجتمع الدولي للبنان الدولة في هذه المرحلة الحرجة.

الصواب السياسي في الخطاب تمثل بشرح "الامثل والافضل"، ليكون للبنان حظ من حظوظ البقاء في لحظة يعاد فيها "تشكيل" الشرق الاوسط، خصوصا ان البلد واهله في حاجة الى مزيد من الدعم والمساعدة، سواء كان ذلك من خلال المساعدات المالية او السياسية.

الاهمية التي اولاها رئيس الجمهورية للوضع الداخلي، كانت في المضمون السياسي الموجه الى الطبقة السياسية والمجتمع اللبناني على حد سواء. ذلك ان البلد لن يستوي حاله من دون ضرورة التوافق والتضامن من اجل المصلحة الوطنية العليا، والتغلب على الخلافات الشخصية والحزبية.

حاليا ومستقبلا، يقف البلد واهله امام امتحان سياسي لكنه سلمي وديموقراطي بشكل عام، فاذا لم يؤكد اللبنانيون التزامهم بالوحدة الوطنية والاصلاح الاقتصادي وتعزيز العلاقات مع المجتمعين العربي والدولي، فسيكون الاتي من ايام شبيها لماض كابده لبنان واللبنانيون ويعرفون ويلاته وقهره والمه، فهو تاريخ قريب للذاكرة والعقل. والمسؤولية الاولى في هذا الامتحان، تقع على كاهل الطبقة السياسية الحالية من اجل مستقبل افضل للبنان.

اهمية الوحدة الوطنية تجد جذرها وتبريرها السياسي المتوازن في كونها ركيزة لشرعية السلطة في لبنان، ذلك ان "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك". فالوحدة الوطنية هي السبيل لتحقيق الاستقرار والازدهار السياسي والاقتصادي.

كذلك على اللبنانيين ان يعوا مجددا ان وحدتهم السياسية الوطنية هي اعظم واهم ما يملكون في صراع الامم القائم حاليا. ووحدتهم السياسية والوطنية هي التي يجب ان تتغلب على مشاريع الاستقواء بخارج ما، وهي كذلك السبيل لإعادة بناء دولة قوية ومزدهرة تعيش في الجانب المشرق من العالم. هذه الوحدة هي اولا واخيرا الطريق السياسي السليم لاستعادة حقوقهم في ارضهم وبناء ما دمر.

ان صح اعتبار خطاب الرئيس عون دعوة صريحة الى تعزيز الوحدة الوطنية كسبيل لمواجهة التحديات الراهنة وتحقيق مستقبل افضل للبنان، فالأصح والاصوب هو الوحدة الوطنية والارتقاء فوق الطائفية والمذهبية لمواجهة التحديات السياسية والامنية والاقتصادية.

حان الوقت، لاستعادة مكانة لبنان بين المحيط العربي اولا، وبين المحيط الدولي ثانيا، وذلك لن يكون مسؤولية أحد من دون الاخرين. وهذا لن يصير او يتحقق من دون التكاتف والعمل المشترك لمواجهة مجموع التحديات التي يقف لبنان امامها حاليا.

"الامن العام"